القدس

في قرارات ومواقف الرؤساء الأمريكيين

من عام 1967 إلى عام 2020



إعداد
علي إبراهيم
قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدوليّة
تموز/يوليو 2022

المحتويات

مقدمة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أبرز داعمي الاحتلال منذ نشأته وحتى يومنا هذا، وإلى جانب دعمها العسكري والمالي والسياسي، يشكل الضوء الأخضر الأمريكي وتغاضيها عما يقوم به الاحتلال وأذرعه المختلفة، أبرز ما تستند عليه سلطات الاحتلال لإمعان استهداف الوجود الفلسطيني في المناطق المحتلة، وتنفيذ مشاريع التهويد في القدس، بمختلف أشكالها وصورها، وقد مر هذا الدعم بالعديد من منحنيات التصاعد منذ احتلال الشطر الشرقي للمدينة عام 1967، وحتى إعلان ترامب عن نقله السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، ومن ثمّ إعلانه عن "صفقة القرن" أوائل عام 2020.

وفي سياق الدعم الأمريكي لدولة الاحتلال يُشير باحثون في الشأن الأمريكي إلى أن السياسة الأمريكية تتميز بأنها شديدة الاستقطاب والمحورية، لدرجة أنها لا تسمح باستخراج

الخلافات الجوهرية بين قطبي السياسة هناك، أي الحزبين الجمهوريّ والديموقراطيّ، وهو ما يبدو جليًا في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والتعامل الأمريكي مع "إسرائيل"، إذ تُجمع مؤسسات الحزبين، ودوائر صنع القرار فيهما، حول ضرورة تقديم الدعم غير المحدود وغير المشروط لدولة الاحتلال، وهي حالة تصعب بناء مقاربة واضحة لمواقف الحزبين من القضية الفلسطينية عامة، ومن قضية القدس على وجه الخصوص، ما يجعل أداء الحزبين عند وصولهما إلى دوائر صناعة القرار في الولايات المتحدة متقاربًا جدًا، على الرغم من محاولة الديمقراطيين تقديم أنفسهم على أنهم أكثر إنصافًا ونزاهة[1].

ومع وصول الرئيس بايدن إلى البيت الأبيض عن الحزب الديمقراطي، بعد أربع سنوات من الدعم الأمريكي غير المسبوق من قبل إدارة ترامب الجمهورية، نسعى في هذه المادة إلى قراءة عامة لأبرز القرارات والمواقف الصادرة عن الرؤساء الأمريكيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، منذ احتلال المدينة عام 1967 وحتى عام 2020، في سياق تقديم نظرة شاملة على أداء الرؤساء الأمريكيين وتفاعلاتهم مع المدينة المحتلة، وعن حجم الدعم الأمريكي للاحتلال، الذي تراوح بين غض الطرف عن ممارسات الاحتلال، وبين استخدام حق النقض تجاه أي قراراتٍ دولية تدين الاحتلال وممارساته.

أولًا: مواقف وقرارات الرؤساء الأمريكيين من الحزب الديموقراطي

الرئيس ليندون جونسون (1963-1969):

على أثر احتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس، لم تُبد الإدارة الأمريكيّة موقفًا مباشرًا، فقد تجاهل الرئيس الأمريكي حينها ليندون جونسون تناول قضية القدس في خطابه في 1967/6/19، الذي عرض فيه مشروعًا للسلام، وأشار إلى المدينة بشكلٍ غير مباشر، بقوله "يجب أن يكون هناك إدراك كافٍ بالمصالح الخاصة للأديان العظيمة في الأماكن المقدسة"[2].



1 ميدل إيست مونتير، 2020/10/16. https://bit.ly/36n4s Cn

2 محمد رشيد حسين، موقف الولايات المتحدة من قضية القدس، موقع مدينة القدس، 2008/10/18. https://bit.ly/3qgGRuX



يجــب أن يكــون هنــاك إدراك كافٍ بالمصالـح الخاصـة للأديـان العظيمة في الأماكـن المقدسـة

وعلى الرغم من دعوة الإدارة الأمريكية دولة الاحتلال التراجع عن "ضم القدس"، وإصدار الخارجية الأميركية بيانًا جاء فيه أن "الولايات المتحدة لن تعترف بالإجراءات من طرف واحد لأي دولة تجاه ما يخص وضع القدس"[1]. امتنعت الإدارة الأمريكية عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2253 الصادر في 4 تموز/يوليو 1967، الذي دعا "إسرائيل" إلى "إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها في المستقبل"[2]. وفي 21 أيار/مايو 1968 امتنعت الإدارة الأمريكية عن التصويت على قرار 252 الذي يؤكد رفض المجتمع الدولي "الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري"[3].

وارتكز تعامل جونسون مع القدس على الطبيعة الدينيّة للمدينة، حتى خطته للسلام تناولت قضية القدس عبر الاعتراف بالمصالح "الخاصة للديانات الكبرى الثلاث في الأماكن المقدسة في القدس"[4].

الرئيس جيمي كارتر (1977-1981):



بدأ موقف الإدارات الأمريكية بالتحول مع إدارة كارتر، ففي عام 1978 تضمنت رسالة كارتر إلى الرئيس المصري أنور السادات إشارة واضحة إلى أن القدس جزء من الضفة الغربية المحتلة، ويجب احترام الحقوق العربية التاريخية فيها، وإلى حق سكانها الفلسطينيين ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. أثارت هذه المضامين وغيرها حفيظة قادة دولة الاحتلال، فهدد رئيس وزراء الاحتلال حينها منحيم بيغن بالانسحاب من مفاوضات السلام مع الجانب المصري، ما دفع كارتر

1 الجزيرة نت، 2010/4/1. https://bit.ly/3g6G5w4
2 nakbah.org، 2013/4/10. https://bit.ly/340ptkX
3 عبد الناصر الفرا، القدس في القرارات الدولية والأمم المتحدة، موقع مدينة القدس، 2008/10/20. https://bit.ly/3mFEBLC
4 الموسوعة الفلسطينية، 2020/11/5. https://bit.ly/36Eirnq

إلى تعديل موقفه بما يناسب الجانب الإسرائيلي بشكلٍ أكبر[1].

ومنذ رئاسة كارتر بدأ تراجع الخطاب الأمريكي الرسمي الذي تناول القدس على أنها منطقة محتلة، وترسخ الفصل بين الموقف الإجمالي من الأراضي المحتلة عام 1967، وبين الموقف من القدس، خاصة أمام تشبث الاحتلال بالقدس، وإخراجها من أي اتفاقٍ يمكن أن يتم مع أي دولةٍ عربية، وتعامل دولة الاحتلال مع الشطر الشرقي للمدينة بأنه جزء من حدود المدينة، وأنه خارج أي مفاوضات حالية أو قادمة[2].

طرح على الكونغرس فكرة تقسيم القدس إلى منطقتين منفصلتين، إحداهما تحت سلطة الاحتلال، والأخرى تحت سلطة الفلسطينيين، ضمن مساعيه لتحقيق «السلام»، فكان رد غالبية أعضاء الكونغرس أن على الولايات المتحدة الإعلان بوضوح أن «القدس ستبقى العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل

ومن الجدير بالذكر الخلافات بين الإدارة الأمريكية وبين الكونغرس حول القدس المحتلة، فقد كان الأخير يميل عادةً لاتخاذ مواقف أكثر تحيزًا إلى جانب "إسرائيل"، ففي رئاسة كارتر طرح على الكونغرس فكرة تقسيم القدس إلى منطقتين منفصلتين، إحداهما تحت سلطة الاحتلال، والأخرى تحت سلطة الفلسطينيين، ضمن مساعيه لتحقيق "السلام"، فكان رد غالبية أعضاء الكونغرس أن على الولايات المتحدة الإعلان بوضوح أن "القدس ستبقى العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل"[3].

الرئيس بيل كلينتون (1993-2001):

ركزت حملة كلينتون الانتخابية على دعم "إسرائيل" بشكلٍ واضح، وقد تضمنت حملته تأكيدًا على أن "القدس الموحدة" هي العاصمة الأبدية لـ"إسرائيل"، ولم تكتف الحملة بهذا الجنوح الواضح، بل انتقدت سياسات الرئيس الجمهوري جورج بوش -الأب- التي ربطت بين القروض وتجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى أثر وصوله إلى البيت الأبيض ركزت تصريحات كلينتون على ضرورة البت في قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي[4].

1 القدس في سياسة الإدارات الأمريكية، مرجع سابق، ص 170.
2 مواقف الإدارات الأمريكية من القدس.. تاريخ من التواطؤ، موقع الترا صوت، مرجع سابق.
3 القدس في سياسة الإدارات الأمريكية، مرجع سابق، ص 170.
4 السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي، 2014/12/15.
https://democraticac.de/?p=7186



أقر كل من الكونجرس والشيوخ الأمريكيين قانون «سفارة القدس لعام 1995»، وأكد القانون أن القدس هي «عاصمة إسرائيل»، وأنها «المركز الروحي للديانة اليهودية».

وشهدت المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية في عام 1994 تصريحات خاصة بالمدينة المحتلة، فقد تضمنت اتفاقية السلام بين الجانبين بندًا واضحًا حول الدور الأردني في القدس المحتلة مفاده "تحترم إسرائيل الدور الخاص الحالي للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وعندما تجري مفاوضات حول الوضع الدائم، ستعطى إسرائيل أولوية عالية للدور التاريخي الأردني في هذه الأماكن"[1]، وأظهر خطاب كلينتون عند توقيع الاتفاق تطابق وجهة النظر الأمريكية حول القدس مع وجهة نظر الاحتلال، وأن البند السابق ليس إلا محاولة لضمان توقيع الأردن عن الاتفاقية.

وإلى جانب توقيع اتفاقية "أوسلو"، شهدت رئاسة كلينتون التطور الأبرز في التعامل مع قضية القدس، ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1995، أقر كل من الكونجرس والشيوخ الأمريكيين قانون "سفارة القدس لعام 1995"[2]، وأكد القانون أن القدس هي "عاصمة إسرائيل"، وأنها "المركز الروحي للديانة اليهودية"، وفي القسم الثالث منه طالب الكونجرس الإدارة الأمريكية الاعتراف رسميًا بالقدس عاصمة للاحتلال، وحدد إجراءات عقابية مالية ضد وزارة الخارجية الأمريكية في حال عدم التزامها بالانتهاء من إجراءات افتتاح السفارة في القدس[3]، ولكن كلينتون أجّل تنفيذ القانون، استنادًا

1 معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2017/8/11. http://bit.ly/2ObOV1u
2 نص القرار باللغة الإنجليزية. https://bit.ly/3gpztsC
3 السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، مرجع سابق.

إلى الصلاحيات الرئاسية، ومنذ ذلك التاريخ دأب الرؤساء الأمريكيون على توقيع قرارات تأجيل نقل السفارة مدة 6 أشهر[1]، إلى أن تم افتتاحها في عهد الرئيس دونالد ترامب.

وعلى الرغم من سعي إدارة كلينتون إلى إظهار قدرتها على رعاية "السلام" بين الجانبين، كانت مواقفها من الاستيطان لا تقل عن مواقفها من القدس، إذ شهدت مدة رئاسة كلينتون المزيد من الانحياز إلى الاحتلال، وتجلى ذلك بالضوء الأخضر الأمريكي الذي منحته للجانب الإسرائيلي لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية في القدس عام 1997[2]. ومع أن الإدارة الأمريكية كانت تعترض على البناء الاستيطاني عبر التصريحات العلنية، إلا أنها أجهضت قرارين لمجلس الأمن في 1997/3/7، وفي 1997/3/21، تضمن القراران مطالبة واضحة للاحتلال بوقف البناء في مستوطنة "حار حوماه" التي شيدت على جبل أبو غنيم في القدس المحتلة[3].

الرئيس باراك أوباما (2009-2017):



1 وكالة الأناضول، 2017/12/1. https://bit.ly/36Uwl4R
2 السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، مرجع سابق.
3 منى نصولي، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، المجلد الخامس: 1992-1998، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2001، ص 615. https://bit.ly/2Ivy6wc وص 616. https://bit.ly/3oDfEBh



افتتح أوباما ترشيحه عن الحزب الديموقراطي بتصريحات أظهرت التزامه دعم الاحتلال، وفي خطاب ألقاه أمام الاجتماع السنوي لمجموعة الضغط اليهودية (إيباك) أعلن دعمه لأمن "إسرائيل"، وحرصه على ضمان استمرار تفوقها العسكري، معبرًا أن الذين "يهددون أمنها يهددون أمن الولايات المتحدة"، وأكد أن "القدس ستبقى عاصمة إسرائيل ويجب أن تبقى موحدة"[1].

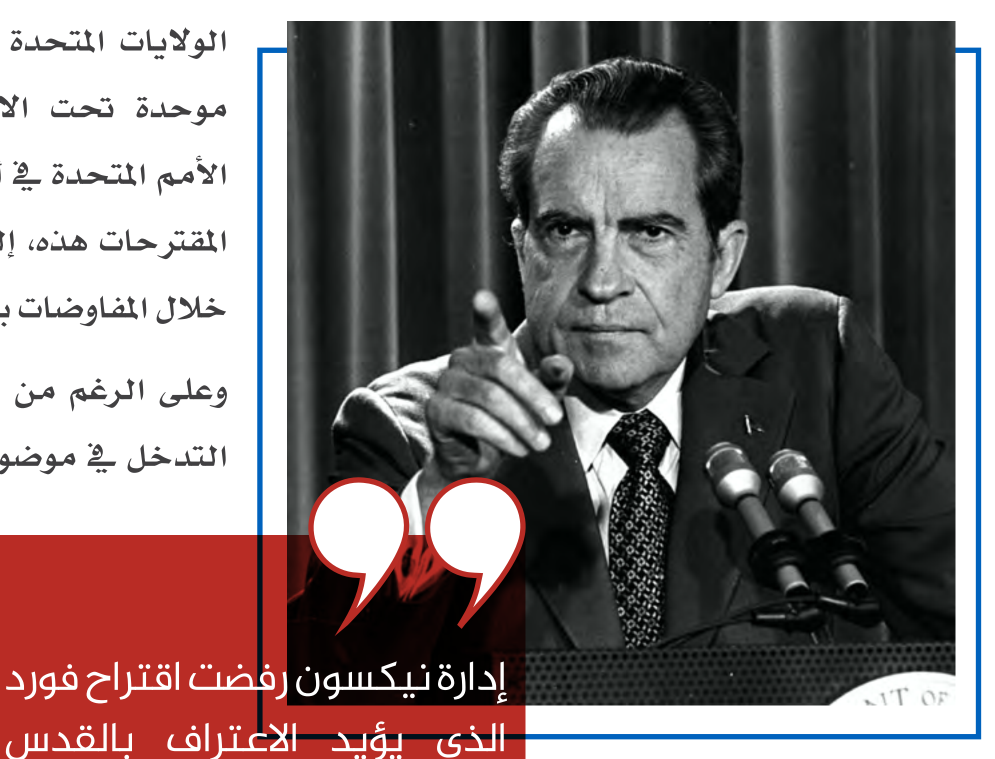
ومع وصولة إلى البيت الأبيض، لم تشهد المدينة المحتلة أية تطورات إيجابية، فقد واصلت أذرع الاحتلال تهويد المدينة، واستهداف معالمها العربية والإسلامية، ولم يشهد الاستيطان أي تراجعٍ يذكر، واستمرت السياسة الأمريكية بإعلان الإدانات الشكلية، من دون أي إيقافٍ لما يجري على أرض الواقع[2].

وشهد العام الأخير من ولاية أوباما تصعيدًا متأخرًا في إدانة الاستيطان، ففي 2016/12/23 امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار رقم 2334، الذي يطالب بوقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان لافتًا عدم استخدام حق النقض "الفيتو"، ما سمح للقرار بالصدور عن مجلس الأمن الدولي[3]. وفي 2016/12/28 أكد وزير الخارجية الأمريكي حينها جون كيري أنّ بناء المستوطنات تدمر "آمال السلام عند الطرفين"، وأشار إلى عدم استخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن "للحفاظ على إمكانية تنفيذ حل الدولتين"[4]. وفي آخر مؤتمر صحفي لأوباما وهو في سدة الرئاسة، حذر من أن "نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يمكن أن يكون له نتائج متفجرة"[5].

1 الجزيرة نت، 2008/6/4. https://bit.ly/3lUGmDv
2 مواقف الإدارات الأمريكية من القدس.. تاريخ من التواطؤ، موقع الترا صوت، مرجع سابق.
3 الجزيرة نت، 2016/12/24. https://bit.ly/3lZ7qS0
4 عرب 48، 2016/1/28. https://bit.ly/37Iz2WI
5 Abc.net، 2017/1/7. http://ab.co/3boITTI

ثانيًا: مواقف وقرارات الرؤساء الأمريكيين من الحزب الجمهوري

الرئيس ريتشارد نيكسون (1969 - 1974):



> إدارة نيكسون رفضت اقتراح فورد الذي يؤيد الاعتراف بالقدس بأنها «العاصمة القانونية والتاريخيّة لإسرائيل»، عبر نقل السفارة الأمريكية إلى المدينة

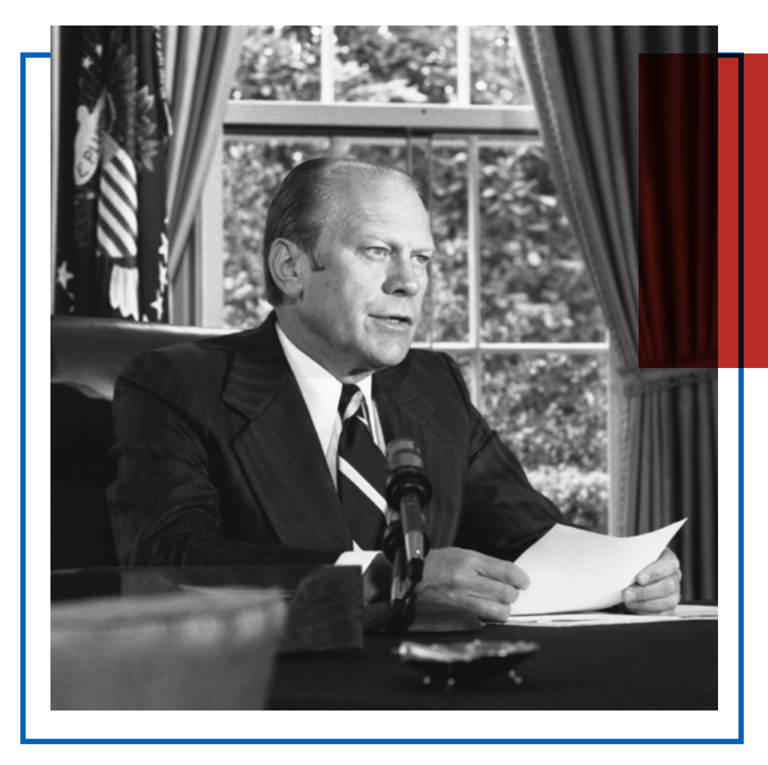
في عام 1969 ومع بداية عهد نيكسون، قدم وزير الخارجية الأمريكي حينها وليم روجرز مقترحات لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، أكدت على تأمين العبور إلى الأماكن المقدسة، والتشديد على أهمية إدارة المدينة "الموحدة"، ومصالح أصحاب الديانات الثلاث، تُشير المصادر إلى أن الخطة الأمريكية حينها أكدت تخلي الولايات المتحدة عن فكرة تدويل القدس، وبقائها موحدة تحت الاحتلال، إضافةً إلى إسقاط دور الأمم المتحدة في أي حل لوضع القدس، فقد أشارت المقترحات هذه، إلى أن تسوية واقع القدس يتم من خلال المفاوضات بين الجانبين العربي والإسرائيلي[1].

وعلى الرغم من محاولة إقصاء الأمم المتحدة من التدخل في موضوع القدس، ففي عام 1971 طالب سفير الولايات المتحدة في المنظمة الدولية جورج بوش "إسرائيل" بالالتزام بميثاق جنيف وعدم تغيير "الوضع النهائي للقدس الشرقية"[2].

وشهدت إدارة نيكسون في عام 1972 إعلان جيرالد فورد الذي كان قائد الحزب الجمهوري في الكونغرس الأمريكي، تأييده الاعتراف بالقدس بأنها "العاصمة القانونية والتاريخيّة لإسرائيل"، عبر نقل السفارة الأمريكية إلى المدينة، ولكن إدارة نيكسون رفضت اقتراح فورد[3].

1 ياسين محمد حمد، تطور الموقف الأمريكي من قضية القدس، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، عدد 20، عام 2012، ص 142.
2 القدس في سياسة الإدارات الأمريكية، مرجع سابق، ص 168.
3 أحمد جميل عزم، تحولات عملية صنع القرار الأمريكي بشأن القدس، مجلة سياسات عربية – المركز العربي لدراسة السياسات، العدد 43، آذار/مارس 2020، ص 38.

الرئيس جيرالد فورد (1974 - 1977):



> أعلن بأنه لن يطبق اقتراحه حول القدس، من أجل الوصول إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط

على أثر وصول فورد إلى الرئاسة بعد استقالة نيكسون، تراجع عن اقتراحه، فبعد توليه الرئاسة بـ 20 يومًا في 1974/8/9 أعلن بأنه لن يطبق اقتراحه حول القدس، من أجل الوصول إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[1].

الرئيس رونالد ريغان (1981 - 1989):



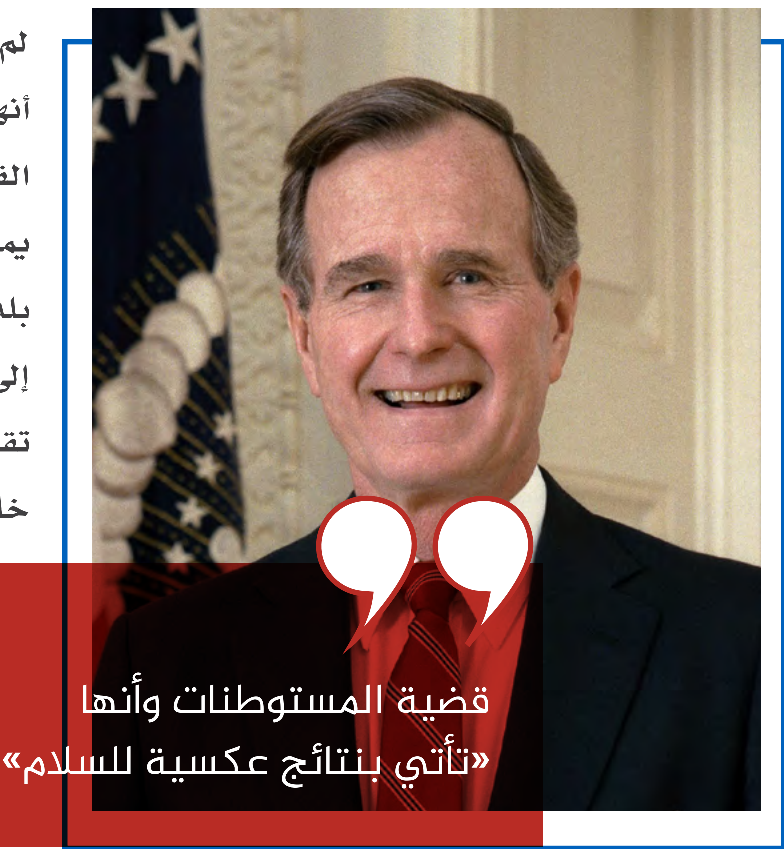
بدأ في عهد ريغان تعامل الإدارة الأمريكية على أساس "القدس الموحدة"، ففي خطاب لريغان عام 1982 أكد فيه دعمه "وحدة القدس" ولكن على أن يتم تحديد وضعها عن طريق المفاوضات[2]، وأظهر الموقف الأمريكي حينها رفضًا ملتبسًا للاستيطان، ففي نقاط حول السلام نشرتها إدارة ريغان، أعلنت فيها تأييدها "تجميدًا حقيقيًا للاستيطان"، لكنها ستعارض "تفكيك المستوطنات القائمة" في فترة السنوات الخمس الانتقالية[3].

1 المرجع نفسه.
2 نيويورك تايمز، 1982/9/9. https://nyti.ms/2NxkMtQ
3 المرجع نفسه.

> أكد فيه دعمه «وحدة القدس» ولكن على أن يتم تحديد وضعها عن طريق المفاوضات

وفي عام 1984 عاد الجدل بين ريغان والكونغرس حول القدس المحتلة، فقد قدم دانيال باتريك موينيهان (ديمقراطي) مشروع قانونٍ يقترح نقل سفارة الولايات المتحدة من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة. وقد عارضت إدارة ريغان القانون، مؤكدة أن الولايات المتحدة أقوى داعمي دولة "إسرائيل"، ولكن الإبقاء على السفارة الأمريكية في "تل أبيب"، سياسة أمريكية ثابتة، وأشار مسؤولون في إدارة ريغان حينها، إلى أن نقل السفارة سيقوض قدرة الإدارة على لعب دور الوسيط في الصراع "العربي الإسرائيلي"، مؤكدين موقفهم بما جرى في عهد سلف ريغان الرئيس كارتر، الذي لم يكن بإمكانه "التفاوض على اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل إذ كان قد تبنى موقف أي من الطرفين بشأن مسألة القدس"[1].

الرئيس جورج بوش - الأب - (1989-1993):



> قضية المستوطنات وأنها «تأتي بنتائج عكسية للسلام»

لم يكن تعامل إدارة بوش الأب مع القدس على أساس أنها أرض محتلة، فقد تباينت مواقف إدارة بوش من القدس، من وجوب تقسيم القدس إلى أنها مدينة لا يمكن تقسيمها. ففي 1990/3/31 أرسل إلى رئيس بلدية القدس تيدي كوليك تضمنت إشارة واضحة إلى أن سياسة الولايات المتحدة تؤكد على وجوب تقسيم القدس مرة ثانية، وجاء الاعتراض على خلفية طلب الاحتلال قرضًا بقيمة 400 مليون دولار أمريكي، لتمويل إسكان مستوطنين سوفييت في المناطق المحتلة، ومن بينها القدس المحتلة[2]. وفي كلمة للرئيس بوش حول موضوع القدس تناول قضية المستوطنات وأنها "تأتي بنتائج عكسية للسلام"[3].

1 Csmonitor، 1984/4/2. http://bit.ly/3bBPwSg
2 تطور الموقف الأمريكي من قضية القدس، مرجع سابق، ص 144.
3 نيويورك تايمز، 1992/3/18. http://nyti.ms/2MqoJjd

وعلى الرغم من موقف إدارة بوش "المتحفظ" على الاستيطان، كانت دبلوماسيتها الدولية تسير في دعمٍ متزايد للاحتلال، ففي 1990/5/31 استخدمت الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو"، على مشروع قرار إرسال لجنة دولية إلى الأراضي العربية المحتلة لتقصي الحقائق حول الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني[1].

لم تكن الأحداث الكبرى التي مرت في المنطقة والعالم إلا مؤشرات لما تذهب إليه الإدارة الأمريكية من انزياحٍ متزايد إلى الاحتلال، من دون أي اعتبار لعلاقاتها مع العرب والفلسطينيين، ففي عام 1991 أرسل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي حينها رسالة تطمين إلى الجانب الفلسطيني، تضمنت بشكلٍ واضح أن القدس لا يمكن تقسيمها مرة أخرى، وأن وضعها النهائي يجب أن يتقرر من خلال المفاوضات النهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأكدت الرسالة على استبعاد أي احتمال أو إمكانية لتدويل قضية القدس، وعدم اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الصراع حول هذه القضية[2].

الرئيس جورج بوش - الابن - (2001-2009):



أسهمت إدارة بوش الابن في ترسيخ مبدأ الأمن في مقابل الاستيطان، فعلى أثر أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 تصاعد استخدام مصطلحات الأمن والإرهاب في السياسة الخارجية

1 وكالة وفا، مشاريع قرارات لمجلس الأمن اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو بحقها. http://bit.ly/3aRYaNo نص محضر الجلسة، موقع الأمم المتحدة.
2 القدس في سياسة الإدارات الأمريكية، مرجع سابق، ص 171.

الأمريكية، في سياق الموجة العالمية المنتشرة في تلك المرحلة[1]. وفي أعقاب الانتفاضة الثانية أرسل بوش رئيس جهاز المخابرات (CIA) إلى الأراضي المحتلة ليعقد اتفاقيات أمنية بين الجانب الفلسطيني وسلطات الاحتلال[2].

وفي متابعة لمسار السياسة الأمريكية المنحاز إلى جانب الاحتلال، ففي 2002/9/30 وقع الرئيس بوش على تشريع أقره الكونغرس، يعترف بالقدس عاصمة للاحتلال، وأشارت حينها مصادر في الخارجية الأمريكية إلى أن التعامل مع القرار متروك مع البيت الأبيض، وتضمن التشريع ثلاث بنودٍ تتعلق بالقدس وهي[3]:

لا يمكن للإدارة الأمريكية الإنفاق على قنصليتها في القدس ما لم تخضع لإشراف السفير الأمريكي لدى «إسرائيل».

أي مستند تصدره الحكومة الأمريكية يتضمن أسماء الدول وعواصمها يجب أن ينص على أن القدس هي عاصمة الاحتلال.

بموجب التشريع أصبح من حق الرعايا الأميركيين المولودين في القدس المحتلة، الإشارة إلى أن محل الميلاد هو «إسرائيل»، في وثائقهم الرسمية الأميركية، على غرار جوازات السفر وشهادات الميلاد والجنسية.

وشهدت مدة مكوث بوش في البيت الأبيض تصاعد مشاريع الاحتلال إن كانت في القدس المحتلة أو في المناطق الفلسطينية المحتلة الأخرى، ففي عهده بدأ بناء جدار الفصل العنصري، ومواصلة توسيع المستوطنات وإقامة بؤر استيطانية جديدة[4]. وحول الاستيطان عملت إدارة بوش على مساومة الفلسطينيين بين تجميد الاستيطان ووقف ما يعده الجانبين الأمريكي والإسرائيلي بـ "العنف"، فعلى أثر لقاء جمع بوش مع رئيس وزراء الاحتلال حينها أرئيل شارون، قال الأخير بأنه ملتزم بـ "تجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية"، وطالب الفلسطينيين بزيادة جهودهم لمواجهة المتطرفين[5].



1 مواقف الإدارات الأمريكية من القدس.. تاريخ من التواطؤ، موقع الترا صوت، مرجع سابق.
2 تطور الموقف الأمريكي من قضية القدس، مرجع سابق، ص 149.
3 الجزيرة نت، 2002/10/1. http://bit.ly/3q4ydOT
4 كاثلين كريستيسون، نهاية حقبة سوداء فلسطين – إسرائيل في عهد بوش الابن، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 78 (ربيع 2009)، ص 99. https://bit.ly/3dZQTwS
5 الجزيرة نت، 2005/4/11. http://bit.ly/3kKmCUp

الرئيس دونالد ترامب (2017-2021):



شهدت مدة ترامب الانزياح الأبرز صوب الاحتلال، وقد حفلت سنواته الرئاسية بالقرارات التي تدعم الاحتلال وتؤسس لمرحلة مختلفة من التعامل الأمريكي مع المدينة المحتلة، في سياق ما عرف بصفقة القرن، التي أرادها ترامب أن تنهي القضية الفلسطينية بشكلٍ كامل.

ففي 2017/12/6 أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب اعترافه بالقدس المحتلة عاصمة للاحتلال، إضافة إلى نقل السفارة الأميركية من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة، في خطاب ألقاه في البيت الأبيض، ووجه ترامب وزارة الخارجية إلى بدء نقل السفارة إلى المدينة المحتلة[1]. وفي 2018/5/14 تم نقل مبنى السفارة الأميركية من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة، وخلال حفل الافتتاح أكد الرئيس الأمريكي ترامب عبر رسالة مصورة على "أن القدس عاصمة حقيقية لإسرائيل"، وقال نائب وزير الخارجية الأمريكي حينها جون ساليفان أن الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل السفارة إليها "خطوة لإحلال السلام في القدس والمنطقة وكل العالم والاعتراف بالواقع القائم منذ سنوات"[2].

ومن أبرز الملفات التي عملت إدارة ترامب على إنهائها وكالة "الأونروا"، عبر قطع مساهمات الولايات المتحدة في الوكالة بشكلٍ متدرج، ففي 2018/1/5 جمدت الولايات المتحدة نحو 125 مليون دولار من مساهمتها في ميزانية الأونروا، وتشكل هذه المبالغ الدفعة الأولى من المساهمة الأميركية في ميزانية الوكالة لعام 2018، وكشف مسؤولون في إدارة ترامب أن هذا التجميد جزء من العقوبات الأمريكية

1 علي إبراهيم، القضية الفلسطينية في عهد ترامب أعوامٌ عجاف، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2019، ص 5-6. https://bit.ly/3bGaEH8
2 المرجع نفسه.

2018/1/5

جمدت الولايات المتحدة نحو

125

مليون دولار

من مساهمتها في ميزانية الأونروا

2018/1/16

جمدت الولايات المتحدة نحو

65

مليون دولار

مخصصة لوكالة «الأونروا»

2018/9/7

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية حجب

25

مليون دولار

إلى المستشفيات الفلسطينية في القدس المحتلة

على الفلسطينيين، لرفضهم الانخراط في "صفقة القرن"[1]. وفي 2018/1/16 أعلن مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية تجميد مبلغ 65 مليون دولار مخصصة لوكالة "الأونروا"، وكان من المفترض أن تتلقى الوكالة هذه الأموال في شهر كانون ثانٍ/ يناير 2018.[2]

ولم تكتف إدارة ترامب باستهداف الوكالة فقط، ولكنها حاولت إنهاء صفة اللجوء على الفلسطينيين، فقد كشفت مجلة فورين بوليسي الأمريكية في 2018/8/4 أن إدارة ترامب تعمل على إنهاء صفة "اللاجئ" عن ملايين الفلسطينيين، وبحسب الصحيفة تضمن القانون حصر صفة اللجوء في 40 ألف لاجئ فلسطيني منذ حرب 1948، ما يقلص أعداد المستفيدين من تقديمات الأونروا، ويحدّ بطبيعة الحال من مروحة أعمالها وانتشارها[3].

وبلغ استهداف مدينة القدس في عهد ترامب حجب إداراته مساعدات مالية كانت تقدم لمشافي المدينة المحتلة، ففي 2018/9/7 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية حجب 25 مليون دولار أمريكي، كان من المقرر تقديمها إلى المستشفيات الفلسطينية في القدس المحتلة[4]. وأشارت مصادر فلسطينية إلى أن مستشفيات "المقاصد، والهلال الأحمر، وسانت جون للعيون، ومؤسسة الأميرة بسمة، ومستشفى مار يوسف (الفرنسي)، وأوغستا فكتوريا – المطلع" ستتأثر بشكلٍ مباشر بهذا القرار[5].

وفي العام الآخر لترامب في البيت الأبيض أعلن عن بنود "صفقة القرن" في 2020/1/28، وتعهد في مؤتمر صحفي عقد بالبيت الأبيض بمشاركة رئيس وزراء الاحتلال بنيامين

1 عرب 48، 2018/1/5. http://bit.ly/3dPkpW0
2 القضية الفلسطينية في عهد ترامب أعوامٌ عجاف، مرجع سابق، ص 6.
3 وكالة الأناضول، 2018/10/19. http://bit.ly/3uxpQyN
4 وكالة الأناضول، 2018/9/7. http://bit.ly/2O66hg9
5 القضية الفلسطينية في عهد ترامب أعوامٌ عجاف، مرجع سابق، ص 7.

نتنياهو، بأن القدس ستظل "عاصمة غير مقسمة لإسرائيل"[1].

وختم ترامب عهده برعاية اتفاقيات تطبيعٍ عربية مع الاحتلال، وتضمنت اتفاقية "أبرهم" إشارة واضحة إلى المسجد الأقصى المبارك، فقد نصت على منح المسلمين "حرية الوصول والعبادة إلى المسجد الأقصى"، بينما "يمنح أبناء الديانات الأخرى حرية العبادة في بقية المساحات المقدسة لهم"، وبطبيعة الحال عني بهذا البند المستوطنون اليهود، وساوت الجهات الموقعة على الاتفاقية ومن بينها الولايات المتحدة بين حق المسلمين الأصيل بالصلاة والتعبد في أرجاء المسجد الأقصى، وبين "حق" مختلق لليهود لممارسة صلواتهم وطقوسهم التلمودية في أنحاء الأقصى[2].



1 BBC، 2020/1/28. http://bbc.in/3kw0KMi

2 علي إبراهيم، اختراق القرن: موجة التطبيع المتجددة وآثارها في القدس والأقصى، عربي 21، 2020/10/3. http://bit.ly/3nftbyW

خاتمة

لم تغير قرارات ترامب حول القدس المزاج الدولي العام، الذي بقي يتعامل مع المدينة على أنها أراضٍ محتلة، ولكن الدعم الأمريكي المتصاعد منذ احتلال المدينة، وعدم وجود أي معارضة عربية وإسلامية قادرة على المواجهة، دفعت نحو المزيد من الدعم والانزياح باتجاه الاحتلال، وهذا ما سمح لرئيس على غرار ترامب أن يقوم بما قام به.

وعلى الرغم من هذا التباين في حالة ترامب، ولكن القراءة العامة والموضوعية لمواقف الرؤساء الأمريكيين، يُظهر عدم قيام أي رئيس أمريكي بأي مواقف جادة لوقف تغول الاحتلال، بل كانت السياسة الأمريكية الخارجية في بعض المراحل، تؤكد أن القدس أرض محتلة، وفي الوقت نفسه تعرقل صدور قرارات دولية تحرج الاحتلال، ما سمح للاحتلال أن يمضي في مخططات الضم والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، ومخططات التهويد في المناطق المحتلة، من دون أي حسيبٍ أو رقيب.

إذا، تفتح هذه المعطيات الباب أمام تساؤلات كبرى في سنوات الرئيس بايدن القادمة، خاصة حالة الانزلاق العربي تجاه الاحتلال، وهي حالة ستؤثر ربما على المواقف الأمريكية وقراراتها الخارجية القادمة.





مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org